# ضمور النموذج وغياب البدائل؟!

**أمير مخول***

أحد المعايير لأهمّيّة الانتخابات البلدية بين الجماهير العربية في "إسرائيل" يتحدّد بمدى ما تُشكِّلُ مؤشّرًا لتحولات سياسية اجتماعية، وأثرًا على المؤسسات الكيانيّة لهذا الجمهور، أو بمقدار استحداث نماذج لفعل سياسي قائم على التغيير الاجتماعي.

السلطات المحلية والبلدية، لأسباب بنيويّة ولارتباطها المرجعي بالحكم المركزي الإسرائيلي وأنظمته، ليست مؤهلة بحدّ ذاتها لرفع سقف التطلعات الكفاحية للفلسطينيين في الداخل. وهي ليست أدوات حكم ذاتي، مع ضرورة الإشارة الى اختلاف دورها بقيادة قوى وطنية وقوى التغيير -وان كان ذلك ضمن المحدودية البنيوية.

انتخابات بلدية الناصرة هي جزء غير منفصل من الحالة العامة، تؤثر فيها وتتأثر منها، وتكتمل صورتها حين ننظر إليها من خلالها. في اعتقادي، من الخطأ المغالاة في الانتخابات تحت مسميات "المصيرية"، بل حتى اعتبار أن الناصرة هي عاصمة الجماهير العربية هو مصطلح مجازيّ. وإن كان في الإمكان اعتبارها "عاصمة" معنوية، فذلك قبل أربعة عقود في أعقاب التحول الأكبر والانتصار التاريخي لجبهة الناصرة الديموقراطية، وفي صدارتها الحزب الشيوعي بقيادة توفيق زيّاد. فقد شكّل ذلك انتصارًا وطنيًّا شعبيًّا فلسطينيًّا على المؤسسة الإسرائيليّة، ونقطة تحوّل في معادلة المواجهة الدائمة. كذلك شكلت مخيمات العمل التطوعيّ، في السنوات التي تلت الانتصار، أحدَ أهمّ وأرقى مشاريع النهضة الحديثة والمقاومة الشعبية الحقيقية في مسيرة بناء البلد والهُويّة والكرامة الوطنية، وذلك على صعيد فلسطين الوطن كله،

وعلى صعيد حركات التضامن من كل العالم. فكانت عند ذاك روح الشعب الناهضة والمتجددة. لكن هذه الحقبة قد انتهت منذ عقود ثلاثة.

لقد شهدت سنوات السبعين حالة نهضة عامة، في السياق الفلسطيني والعربي والعالمي المناهض للاستعمار، وانعكست على جماهير شعبنا في فلسطين 48.

هناك حالتان مفصليّتان تتعلقان بانتخابات الناصرة؛ أولاهما كانت عام 1975، والثانية انتخابات 2014-2013 -وتحمل الأخيرةُ ملامح ضمور الأولى.

حقيقة أن الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة قد فقدت موقعها في انتخابات العام 2013 في مختلف البلدات العربية التي ترأّست سلطاتِها المحلية، هذه الحقيقة دليل أن الناصرة ليست استثناء، بل هي جزء من حالة عامة لانحسار قياديّ في "الجبهة" ولصدارتها، وهي دليل حصول تغيُّرات اجتماعية سياسية.

وللدلالة على هذا، نشير أنّ انتخابات عام 1975 المذكورة (أجريتْ في الناصرة وحدها) مهّدت لتحولات كبرى وبشّرت بها، وكانت من العوامل المؤثرة على حسم الموقف لصالح إضراب يوم الأرض عام 1976، وعلى انتخابات عام 1977 للسلطات المحلية وبالتزامن مع انتخابات الكنيست الإسرائيلي. ونجح الحزب الشيوعي في بلورة وتعميم نموذج التحالفات الجبهوية محليًّا وقطريًّا، لتحقق الجبهة انتصارًا مزدوجًا؛ إذ حصلت -ولأوّل مرة- على غالبية الأصوات العربية للكنيست، لتتراجع الأحزاب الصهيونية ونفوذها. كذلك فازت "الجبهة" برئاسة غالبية السلطات المحلية العربية، لتفشل بذلك "لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية"، اللجنة التي توخّى النظام الاستعماري منها أن تكون أداة طيّعة بيده وضمن أدوات الرقابة والضبط ولمحاصرة نهج "التطرّف". وهكذا جرت محاصرة المشروع الصهيونيّ.

في العام 1975، شارَكت الى جانب "الحزب الشيوعي" في تأسيس "جبهة الناصرة الديمقراطية" تلك التشكُّلاتُ الناشئة، قوى التجديد والتقدم والنخب الحداثوية، في حين نفرت في العام 2013 من "الجبهة" شرائحُ واسعة من تشكّلات أهلية تريد أن تكون شريكة في القرار وتغيير السلطة البلدية لا

مجرّد داعمة لمتّخذي القرار. وإذ شكّلت الجولة الأولى للانتخابات خسارة انتخابية "للجبهة" (بغض النظر عن حصول "الجبهة" على أكثريّة أصوات بفارق طفيف جدًّا)، فقد كانت الجولة المُعادة ضربة سياسية كبرى عبّرت عن إرادة شعبية حاسمة مغايرة، وفي حالة تنافر شديد مع التيار الذي قاد البلد أربعة عقود، وقد كانت من مؤيديه في بداياته، ومن دعاماته في مراحل مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن "الجبهة" هي أوّل وأكثر من راهن على العمل البلدي وأثّر فيه. وهي التيار الذي طوّر نموذج التحالفات ولم تظهر بدائل مبلورة له سوى ما بدر في الانتخابات الأخيرة في الناصرة وغيرها؛ إذ إنّ تآكل قوة الجذب الجامعة المستقطبة يتزامن مع انحسار موقع الصدارة لأحد أكثر التيارات عراقةً وأثرًا في الفعل السياسي المتراكم. وفي اعتقادي أنّ أحد إشكالات هذا النموذج هو أن الاعتبارات الانتخابية زاد وزنها، مقارَنةً بالاعتبارات السياسية من برامج ومبادىء وأخلاق سياسية ومصداقية معاييرها. وهذا حيّد قوى من الكوادر وجعلها تشعر بالإقصاء لتترك الإطار الى الهامش، وبعضها التقى في "شباب التغيير" –مثلاً-. لكن الفئات الأوسع التي شعرت بالتهميش هي شرائح مجتمعية لا تحمل برنامجًا سياسيًّا اجتماعيًّا، وجدت في "ناصرتي" الإطار المناسب للتأثير والتغيير وتمثيل مصالحها.

إن التشكّلات المحلّيّة الجديدة التي ميّزت هذه الانتخابات قد حققت إنجازات غير مسبوقة، واحتلت موقع الصدارة. وعلى ما يبدو، سيكون لها أثر عميق على التنظيم السياسي للجماهير العربية، ويمكن كذلك اعتبارها نتاج هذا التحوّل؛ وذلك أنّ اتساع التعددية لم يحصل هذه المرة على هيئة أحزاب أو تيارات جديدة وبرامج، وإنّما على هيئة شرائح شعبية واسعة تأطّرت حول الانتخابات البلدية.

لقد جاءت قيادات وأوساط واسعة في هذه التشكُّلات من بيئة العمل السياسي، وضمن ما نطلق عليه الصفّ الوطني. وهي لا تزال في بداية طريقها، وبالذات إطار "ناصرتي" ولا يزال غير واضح منحاها وطموحاتها بعد الفوز برئاسة البلدية؛ هل هي محلية أم قطرية أم كلتاهما معًا، وكل الخيارات شرعية؟ وقد تتبلور وتتحول الى حزب أو حركة جديدة أو تتحالف مع حزب قائم وقد تضمحلّ. والأمر مَنوط بمركّبات "ناصرتي" وبكيفية إدرتها للبلدية، وكذلك بالواقع السياسي الاجتماعي، وقدرتها على صياغة

برنامج متكامل يصب في الصالح العام الجماعي النصراوي والوطني الفلسطيني، مع الاقتناع أن إعادة الألفة وحمايتها في الناصرة هي الهدف الأسمى والامتحان الأهم، وأيّ تراجع عن العمل الوطني سيؤدي الى تفكك وإلى فقدان الشرعية. كذلك إن أيّ توجّه انتقاميّ من شركاء الأمس سيجعل الشّد في اتجاه الانكماش والاضمحلال. علاوة على هذا، إنّ أيّ تراجع عن النهج الوطني أو تردّد في تبنّيه وتقاسم المهام الوطنيّة سوف يشدّ في اتجاه الاضمحلال والتفكك وفقدان الشرعيّة .

رغم التحولات، إنّ الأحزاب والحركات المركزية هي شكل التنظيم الأقوى والأثبت، وهي صاحبة القرار في "لجنة المتابعة"، ولا أشكالَ تنظيم أخرى تهدّد صدارتها -وهذا إيجابيّ-. لكن الأمور ليست ثابتة، فهناك إشكالية فائض التمثيل والقوة في "لجنة الرؤساء" وتضخم في وزنها في "المتابعة". وفي حال إقرار قائمة انتخابية مشتركة للكنيست الإسرائيلي للأحزاب المعنية، وإذا كان معيار الوحدة الشكلية الاضطرارية هو المحاصصة، فإن الانتهازية السياسية ستكون سيّدة الموقف. وسوف تجد التشكُّلات الجديدة ما يشدّها إلى المحاصصة، إمّا ضمنها أو ضمن دعم لها محلّيًّا مقابل دعم الكنيست. وهذا ما قد يضعف الأحزاب أكثر من الانتخابات البلدية، ويعيد إنتاج القوة للبنى المحلّويّة، بما فيها الحمولة والطائفة.

مع دخول "اللاعبين الجدد"، تتوافر كذلك فرصة مواتية لتغييرات بعيدة المدى إنْ أُحْسِن استغلالها، وهذا تَحَدٍّ إستراتيجيّ ويتحدد في استحداث نماذج جديدة للتنظيم المجتمعي، ومنها المعروف عالميًّا، وهو من باب الحركات الاجتماعية الجامعة والحراكات المفتوحة التي تشكّل فضاءً رحبًا لكل الاجتهادات القائمة والمعنيّة لتجتمع معًا وتتفاعل بتمايزاتها في إطار السعي لتحقيق أهداف عليا. وهذا، إلى جانب "لجنة المتابعة"، يرفدها ويجدّدها بقوة المشاركة الشعبية غير المحدودة، وفي ذلك تعزيز لدور فلسطينيّي الـ 48 بكل أبعاده ولتوسيع أفق الأطر المحلّيّة.

في اعتقادي، إن شكل التنظيم الأرقى هو الانتخاب المباشر للجنة المتابعة في فلسطين 48، واعتماد المنتخبين والمنتخبات ضمن عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، لكن هذا أبعد أفقًا من الانتخابات البلديّة.

* **أمير مخول**، حيفا، أسير سياسي بسجن الجلبوع، شغل منصب مدير عام "اتجاه"-اتحاد جمعيات أهلية عربية لحين يوم اعتقاله عام 2010.